# انعكاسات اتفاق الشراكة الأوروبية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر

# The European Partnership Agreement's ConsequencesOn Fdi Inflows To Algeria

نفيسة ناصري[1]، عبد السميع طه موساوي [2]

[1]جامعة طاهري محمد بشار–الجزائر، nafissafine@yahoo.fr

[2] جامعة طاهري محمد بشار–الجزائر، tahacom_dcp2013@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 17/ 03/ 2020 تاريخ القبول: 07/ 07/ 2020 تاريخ النشر: 26/ 01/ 2021

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أحدى المواضيع الجوهرية في العلاقات الدولية للاقتصاد الوطني، متمثلة في علاقة الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على زيادة تدفق و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، إذ أنه في الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة،أصبح الاندماج في المحيط العالمي أمرا حتميا،وهو م ألزم كل دولة أن تجدلها مسارا جديدا لإعادة تنظيم اقتصادياتها والاندماج ضمن البيئة الدولية الجديد لفرض وجودها، واستبعاد إمكانية تحولها إلى سوق للاستهلاك وتصريف منتجات الغير.

حيت توصلت نتائج الدراسة الى أن الشراكة الأوروجزائرية ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحسين المناخ الاستثماري، نتيجة التحسن في المؤشرات الاقتصادية( تناقص المديونية،تناقص البطالة...).

كلمات مفتاحية:الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة الأوروبية، الاقتصاد الجزائري، الاندماج الاقتصادي.

تصنيف **JEL**: P14، F15

**Abstract**:

The aim of this study is to shed light on one of the core issues in the international relations of the national economy, which is the Euro-Algerian partnership and its impact on increasing the flow and attracting more foreign direct investments to Algeria. In the new economic reality imposed by the challenges of globalization, Integration into the global environment is inevitable. Which obligates each country to find a new path to reorganize its economies and integrate into the new international environment to impose its presence, also to exclude the possibility of becoming a market for consumption. So the study has concluded that the Euro-Algerian partnership contributed to attracting foreign direct investment through improving the investment climate, as a result of the improvement in economic indicators (decreasing Indebtedness, decreasing unemployment ....).

**Keywords:** Foreign direct investment; European partnership; Algerian economy; keywords; economic integration**.**

**Jel Classification Codes:**F15,P45

المؤلف المرسل: عبد السميع طه موساوي :tahacom_dcp2013@hotmail.fr

**1.مقدمة:**

**في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية و ذلك على مستوى الدول المتقدمة و الدول النامية التي وجدت نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية و اكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار و رفع التنافسية و هذا من خلال الانضمام إلى تجمعات الجهوية التي تضم إلى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي.**

**من هذا المنطق اشتدّ التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهّل قدومها و دخولها إلى السوق المحلي. وكانت الجزائر من بين الدول التي وضعت قوانين للاستثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء، و عملت على تحسين المناخ الاستثماري. كما انضمّت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي تربطها بتكتلات دولية و إقليمية مختلفة أهمّها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، وهذا المفهوم أدخلة الاتّحاد الأوروبي في علاقته مع الجزائر، بسبب الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر من إمكانيات بشرية، وموقع جغرافي، وموارد طبيعية مهمّة، و قد تمّ التوقيع على هذه الاتفاقية في 22 أفريل 2002 بعد 17 جولة من المفاوضات.**

**و يثير موضوع الشراكة الأورو جزائرية في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى التحليل و الدراسة ولعل أبرز أدوار و آثار الشراكة الأورو جزائرية هو تشجيعها للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد أول مصدر للتنمية في الجزائر.**

**إشكالية الدراسة :**

**انطلاقا من تزايد الاهتمام نحو الاستثمار و كذا ظاهرة الشراكة الأجنبية و ازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء من أجل انجاز وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تتمحور إشكالية بحثنا حول:**

**ما مدى تأثير الشراكة الأجنبية على جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

**وتندرج تحت هذه الإشكالية عدّة أسئلة فرعية تتمثّل في:**

**–ما هي دوافع البلدان النامية للتوجه إلى الشراكة الأجنبية؟**

**– ما هو واقع المناخ الاستثماري في الجزائر؟**

**– هل للشراكة الأجنبية تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟**

**الفرضيات:**

**للإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته،كان لابد من وضع الفرضياتa التالية:**

**–تساهم الشراكة الأجنبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**–تساهم الشراكة الأجنبية في تحسين النظام القانوني في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**– تعتبر الشراكة الأوروجزائرية شراكة متكافئة،" رابح رابح "**

**أهداف الدراسة:**

**تهدف الدراسة إلى توضيح ما مدى تأثير الشراكة الأوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي بالتالي تحاول تحقيق الأهداف التالية:**

**–عرض الجوانب النظرية للشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر؛**

**–التعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وما مضمونها؛**

**–تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛**

**–تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية؛**

**–معرفة الدّور الذي تلعبه الشراكة الأجنبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**أهمية الدراسة:**

**تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه، فالاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الدول النامية لاستقطابه حتى تستفيد من مزاياه من خلال تخفيض نسبة البطالة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة...،كما إن الجزائر تعمل على الاستفادة من الشراكة الأوروجزائرية من خلال استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأوروبية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية.**

**منهجية الدراسة:**

**في هذه الدراسة، يعتبر المنهج الوصفي التحليلي، المنهج العلمي الأوفر حظا لتحليل و مناقشة أهم محاور الورقة، إضافة إلى تقييم مختلف جوانب الشراكة و تشخيص أهم آثارها و انعكاساتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي بالدرجة الأولى، و على الاقتصاد الوطني بالمقام الثاني.**

**2.الدراسات السابقة**

**يعد كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة الأجنبية ذو أهمية كبيرة للدول الصناعية و النامية، و هذا ما دفع العديد من الباحثين لإجراء دراسات حوله منها:**

**2–1. دراسة مريم زكري،وقد هدفت هذه الدراسة إلى: تقديم رؤية تحليلية للعلاقات الدولية عموما والعلاقات الأورو–مغاربية و توجهاتها على وجه الخصوص وأيضا لمعرفة قوة أطراف المتوسط و آثار هذه العلاقات على الطرفين (زكري، 2011/2010، صفحة 17).**

**2–2. دراسة إبراهيم بوجلخة،وقد هدفت هذه الدراسة إلى:دراسة و تقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي من خلال التجربة الجزائرية في اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، والوقوف على انعكاساته على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الكلية، والآفاق المستقبلية لهذا الاتفاق (بوجلخة، 2013/2012، صفحة 23).**

**2–3. دراسة نجاح منصري وقد هدفت هذه الدراسة إلى: تبيان الأثر المترتب لتوقيع اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية على التجارة العربية البينية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى كخطوة أولى للوصول إلى درجات عليا في التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب التي تحيط بهذه الاتفاقيات والظروف الاقتصادية للدول العربية وجهودها المبذولة في سبيل الاستفادة من انفتاح اقتصادها على العالم ومحاولتها تحقيق حلم الوحدة العربية المنشود. (منصري، 2015/2014، صفحة 18)**

**2–4. دراسة سهام عبد الكريم:تحديد الآثار المترتبة عن الشراكة الأجنبية بغية الاستفادة من الايجابيات و المنافع الناتجة عنها وكذا تحليل آثارها السلبية لتفاديها، وكذا تحليل أهداف وإجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية من خلال**

برامج التأهيل المسطرة وتحديد نتائج هذه البرامج و إبراز القدرة والفعالية التي تكتسبها المؤسسات الأجنبية من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خاصة مع التحولات الاقتصادية الدولية الجديدة. كما هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانيات الجزائر للدخول في اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الأجنبية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك قصد الاستفادة من الخبرات و المؤهلات والتكنولوجيا التي تملكها المؤسسات الأجنبية إضافة إلى رؤوس الأموال ومصادر التمويل المختلفة. (عبد الكريم، 2007، صفحة 12)

**3.الشراكة الأورو–جزائرية:**

تعود العلاقات التجارية الأوروبية – الجزائرية إلى سنوات السبعينات أين وقّعت الجزائر اتفاق التعاون مع الإتحاد الأوروبي، كان الهدف منه ورائه هو ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية، و رفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية. إذ بذلت الجزائر جهود مستمرة لتهيئة مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، فقد صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك لا سيما في الألفية الثالثة.

ميزت العلاقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إتفاقيات التعاون لمدة تجاوزت الثلاثين سنة، هذه الروابط وإن كانت غير إلزامية، إلا أنها شكلت إطارا عاما تم على أساسه التوقيع على إتفاقية التعاون لسنة 1976، حيث تضمن هذا الإتفاق رخص دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق الأوروبية المشتركة، بهدف ترقية المبادلات التجارية بين الطرفين، و تحسين شروط دخول هذه السلع إلى السوق الأوروبية،إلا أن نتائج هذا التعاون كانت محدودة ولم تستفد الصناعات الجزائرية من زيادة صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي. وعليه فإن الارتقاء بالتعاون إلىشراكة أصبح أمرا ضروريا فرضته العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة بعد إعلان برشلونة سنة 1995 .

لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 1995/07/17 و1995/11/15 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي وضرورة مراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو إستراتيجية والسياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى التأخر في التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية إلى غاية سنة 2001 بعد عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين. (بن جميل، 2013/2012)

**3–1 أسباب توقيع الشراكة الأورو–جزائرية**

ترجع أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول حوض المتوسط بصفة عامة إلى القرب الجغرافي و العلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربطهما، أما عن الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التوقيع عن هذا الاتفاق فتتمثل في ضرورة تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية لتكييف مع التحديات التي يشهدها العالم، (النعيمات، 2005، صفحة 65) حيث تسعى الجزائر وراء توقيعها لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي، وكذا رغبة الجزائر في توسيع العلاقات الاقتصاد والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين.(Mimoun Lynda, 2006, p. 5)

**3–2 مسار ومضمون المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي**

لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لعقد قمة برشلونة رغم العزلة التي كانت تعاني منها و التي أثرت بدورها على تأخير الانطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي. (جبار، 2007، صفحة 30)

انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في مارس 1997 ببروكسل فعقدت عدة جولات بين الطرفين إلى غاية 07 ديسمبر 2001 حين أعلن وزير الخارجية الجزائري آنذاك عن قرار توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد، (بوشارب، 2008، صفحة 88) وكان التوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005، و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005. (بهلولي، العدد 11، 2012، صفحة 114)

تضمن هذا الاتفاق: الحوار السياسي، انتقال البضائع، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي الثقافي، التعاون المالي والتعاون في مجالات العدالة و الشؤون الداخلية، (حسين، عدد 02، 2007، صفحة 102) حيث لم يختلف في جوهره عن باقي الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع باقي الدول المغاربية (المغرب و تونس)، غير أنه أتى بملفين جديدين هما ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و كذا ملف مكافحة الإرهاب. (يوسفي، 2008، صفحة 44)

لذلك يعد هذا الإتفاق مكسبا دبلوماسيا هاما للجزائر بعد مرحلة من العزلة الإقليمية و الدولية عانت منها طيلة عشرية كاملة. (أوشن، 2011، صفحة 68)

**3-3 أهداف إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**

اعتبارا للتطورات التي شهدتها الجزائر و القارة الأوروبية، ونظرا لأهمية العلاقات الثنائية التي تربط الطرفين، يمكن اعتبار الشراكة بمثابة المساهمة الأوروبية في المجهودات المبذولة من طرف الجزائر، في مسار الإصلاحات والتقويم الاقتصادي، الذي باشرت فيها بهدف تحقيق التنمية و الإندماج في الاقتصاد العالمي، و في ما يلي الأهداف المرجو تحقيقها:

**3-3-1**:إنشاء منطقة للتبادل الحر:تماشيا مع بنود الشراكة الأورو-جزائرية تم التركيز على إقامة منطقة للتجارة الحرة،إذ تتمثل القاعدة الأساسية لهذا النظام في حرية تنقل السلع في أسواق الدول الأعضاء دون أي حاجز أو تمييز. (يوسفي، 2008، صفحة 45) فالجزائر ستفتح أسواقها الآن لاستقبال منتجات أحسن جودة و بأقل تكلفة و أقل سعرا. (بوشارب، 2008، صفحة 89) كما أن المنتجات الجزائرية ستحظى بفرصة النفاذ إلى الأسواق الأوروبية في ظل هذه المنطقة خاصة الغاز الطبيعي. (أوشن، 2011، صفحة 71)

**3-3-2**: تدعيم آليات التعاون في المجال الاقتصادي: يسعى الاتفاق من خلال أحكامه المتعلقة بالتعاون الاقتصادي إلى تحقيق نوع من التقارب ما بين تشريعات الأطراف، لأن مسألة إزالة الفارق الموجود بين الأنظمة القانونية للأطراف المتعاقدة تعد من العناصر الأساسية للتعاون، فحرية تنقل المنتجات لن يكون لها معنى إذا لم توجد على سبيل الاحتياط قواعد مشتركة.(Bencheneb, 2003, p. 78)

**3-3-3** تفعيل التعاون الثنائي في المسائل المالية والاجتماعية:قصد الإسهام بصفة كاملة لتحقيق أهداف الاتفاق شدد الطرفان حرصهما من جهة على المضي قدما نحو تعزيز التعاون المالي الثنائي ومن جهة أخرى الحوار في المسائل الاجتماعية والثقافية.

1. تعزيز التعاون المالي:وقد خصص اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال المالية لصالح الجزائر حسب الكيفيات والطرق المالية المناسبة، و يشمل التعاون المالي على الخصوص: (ثلجون، 2007/2006، صفحة 67)
   - تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية.
   - ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات الموفرة لمناصب الشغل.
   - تأهيل البنية التحتية للاقتصاد.
2. تعزيز التعاون الاجتماعي والثقافي:أكد الاتفاق على حرص الطرفين على ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين وتنقل الأشخاص مع اعتماد كافة التدابير اللازمة قصد مكافحة الهجرة السرية. والسعي إلى تحقيق المزيد من التقارب بين الثقافات. (أوشن، 2011، صفحة 75)إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأورو–متوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي كاحترام الأديان والعادات (ثلجون، 2007/2006، صفحة 67)

**3–4 دوافع الشراكة الأورو–جزائرية:**

هنالك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

**3–4–1 دوافع الجزائر**

بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، كتفشي البطالة و جمود الجهاز الإنتاجي و عدم كفاية معدل نموها و تأخرها عن الركب، مقارنة بالدول المغاربية المجاورة سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل و ضعف الإستثمار المحلي و نفور الإستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص للإستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. لذلك تسعى الجزائر من وراء توقيعها لإتفاق الشراكة هذا إلى:

1. تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية و الإقتصادية لتكييفها مع التحديات التي يشهدها العالم، و تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني بالإستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الإتحاد الأوروبي. (أوشن، 2011، صفحة 66)
2. إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا، (قطاف، 13–14 نوفمبر 2006، صفحة 3) التي تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية لأنها تساعد على تخفيض التكاليف و ذلك باستخدام الآليات الجديدة و بالتالي إلى زيادة الأرباح. (قصاص, حسين ، 2004، صفحة 4)
3. تعد تنمية المصالح الإقتصادية المتبادلة بين الطرفين من بين أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق بين الطرفين في جميع الميادين و الذي يعود إلى الروابط التاريخية و القيم المشتركة و الرغبة في إقامة تعاون و حوار منتظم في الميادين الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية ، التكنولوجية.. (مفتاح، بن سمينة، 13–14 نوفمبر 2006، صفحة 2)
4. يمكن أن يشكل إتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للإستثمارات الأوروبية المباشرة، و زيادة معدل النمو الإقتصادي (عباد، 2004، صفحة 53).

**3-4-2 دوافع الإتحاد الأوروبي**

**لقد ترجم إعلان برشلونة في العام 1995 أطروحات الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الإتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع إقتصادي عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو، والإستفادة من نقل التكنولوجيا، وتأهيل المؤسسات الإقتصادية للدول الشريكة. هذا الإتجاه وإن كان في الظاهر تميزها لمساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة، مثل برامج MEDA I و MEDA II[1]، فإن الباطن من هي ظهر أهدافا ذات بعد إستراتيجي تعمل دول الإتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها ،والتي يمكن إيجازها في:**

1. **تصريف المنتجات الأوروبية: إنطلاقا من البيانات التي تبين الإرتباط الشديد في العلاقات الإقتصادية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية، وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية، وإمكانية توسيع نفوذها في المنطقة، إذ أن فتح الحدود الجغرافية، ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر ,يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة. تعد السياسة التسويقية لدول الإتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق، ذلك أن مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق، وإستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيليه في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية. ( بن عزوز، 2010، الصفحات 263-264)**
2. **التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي:و يؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمال والجنوب) في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي، علما أنه من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها للإستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملئ الفراغ في أسواق العمل لديها، وإنما إستغلال هذه العمالة فير عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الإقتصادية عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وتكون بذلك قد ساهمت في إستقرار الهجرة والتقليل منها. (بوجلخة، 2013/2012، صفحة 166)**

**3-5 مؤشرات الاقتصاد الكلي: تعتمد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة على وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة المضيفة، و التي من بينها معدل التضخم، نسبة البطالة، حجم الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف و وضع ميزان المدفوعات.و عليه سوف يتم عرض تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر من خلال الفترة (2001-2016) من خلال الجدول التالي:**

**الجدول (1): بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2001-2016)**

[1] برنامج MEDA: يعتبر الآلية الأساسية لتمويل الشراكة الأورو متوسطية, تم إنشاءه خلال 23 جويلية 1996 من طرف المجلس الأوربي، و هو عبارة عن برنامج للمساعدات المالية يهدف إلىدعم إصلاح الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية, و هو موجه للدول الشريكة.

| | التضخم (%) | الناتج الداخلي الخام (مليار دينار) | معدل البطالة (%) | المديونية الخارجية (مليار دولار) | رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار) | سعر صرف الدينار مقابل الدولار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 4.23 | 4260.8 | 27.3 | 22,701 | 6.19 | 77.26 |
| 2002 | 1.42 | 4522.8 | 25.9 | 22,642 | 3.66 | 79.68 |
| 2003 | 2.58 | 5247.5 | 23.7 | 23,353 | 7.47 | 77.37 |
| 2004 | 3.56 | 6150.4 | 17.7 | 21,821 | 9.25 | 72.06 |
| 2005 | 1.46 | 7563.6 | 15.3 | 17,191 | 16.94 | 73.36 |
| 2006 | 2.53 | 8520.8 | 12.3 | 5,603 | 17.73 | 72.64 |
| 2007 | 3.51 | 9306.2 | 13.8 | 5,606 | 29.55 | 69.36 |
| 2008 | 4.46 | 11077.1 | 11.8 | 5,585 | 36.99 | 64.56 |
| 2009 | 5.74 | 10006.7 | 10.2 | – | 3.86 | 72.64 |
| 2010 | 3.91 | 12034.5 | 12.53 | 5.560 | 15.58 | 73.943 |
| 2011 | 4.52 | 14480.7 | – | 4.405 | 20,14 | 76.056 |
| 2012 | 8.89 | – | – | 3.637 | 12,01 | 78.102 |
| 2013 | 8.1 | 196 | 11 | 3.550 | 1,2 | 78.152 |
| 2014 | 9.2 | 221 | 10,6 | 3.735 | 0,098 | 87.903 |
| 2015 | 4.8 | 172.3 | 11,3 | 3.021 | 11،06 | 104.95 |

المصدر:من إعداد الباحثين وفق المراجع التالية:

- جريدة النهار، 3 ملايير مديونية خارجية للجزائر في 2016، https://www.ennaharonline.com/ .
- تقرير وزارة التجارة، إحصائيات التجارة الخارجية، 1016/09/21.
- تقرير بنك الجزائر ( سبتمبر 2007، مارس 2009، جوان 2012، مارس 2013، جوان 2016).
- تقرير 2016 للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، ص 120.

أ. التضخم: يعتبر استقرار معدلات التضخم عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، و تشير البيانات المتعلقة بالتضخم في الجزائر إلى أن معدلات التضخم شهدت تذبذبا خلال الفترة 2001_2016 إذ أنخفض معدل

التضخم سنة 2002 و يمثل أقل معدل حققته الجزائر خلال هذه الفترة. و هذا يعود لإتباع سياسة نقدية حازمة تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم. إن الارتفاعات المستمرة للأسعار تشجع المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال على توسيع استثماراتهم بغية الحصول على أرباح كبيرة و بذلك يزيد الطلب الكلي على الموارد الإنتاجية العاطلة بما فيها العمال العاطلون على العمل.غير أن التضخم يتضمن ارتفاع أسعار الموارد و السلع الاستثمارية المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يزيد من حجم الكلفة الاستثمارية، بالشكل الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية.

ب. الناتج الداخلي الخام: يعد الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي و آداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، فهو يظهر أي القطاعات أكثر تحسنا و ذات نسبة مشاركة عالية في تكوين هذا الناتج الداخلي، كما يمكّن من توجيه سياسة الدولة نحو القطاع التسبب في حدوث الخلل في النمو الاقتصادي و تشير البيانات المتعلقة بحجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر لتذبذب النتائج، ويعود السبب إلى ارتفاع و انخفاض الحصة من إنتاج النفط.

ت. معدل البطالة:نلاحظ من خلال الجدول تراجع في معدلات البطالة، إلا أن المعدل ما يزال مخيفا و هذا راجع لعدة أسباب نذكر منها: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل، و كذا عزوف الشباب عن الاستثمار المولد لمناصب العمل التي من شأنها أن ترفع من التنميّة، وتفضيلهم للنشاط التجاري الذي لا ينشأ عنه مناصب عمل كثيرة؛ وذلك بسبب عدم تقديم الدولة لأي مساعدات مالية أو قروض بنكية لمساعدة الشباب على الاستثمار الجيد.

ث. المديونية الخارجية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المديونية الخارجية شهدت إنخفاضا مستمرا، حيث أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الدين الخارجي.

ج. رصيد ميزان المدفوعات: بلغ العجز التجاري للجزائر 13.997 مليار دولار خلال الثماني أشهر الأولى من 2016، مقابل عجز بـ 11.06 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بارتفاع في العجز بـ 5،26 في المائة. و هذا نتيجة انخفاض أسعار البترول. ويعود إنخفاض رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه السنوات للإنخفاض الشديد للصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية باعتبار المحروقات تسيطر على الصادرات الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 96% و 98%.

ح. سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار: يعتبر استقرار سعر الصرف عامل جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف تراوح بين 79.68 و 64.56 دينار جزائري خلال الفترة من 2001 إلى 2012، إذ قام البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف بحوالي 2% للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي، ثم شهد تحسن ملحوظ خلال السنوات 2006، 2007، 2008، والذي يعود إلى تحسن الوضعية المالية وإنخفاض المديونية الخارجية سنة 2006 كما أن تفاقم الأزمة سنة 2008 إنعكس سلبا على الدول المستوردة للنفط والذي أدى إلى إنخفاض الطلب على النفط فارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية

مما إنعكس على إيرادات الجزائر بالزيادة بنسبة 30% أما الفترة 2009–2014 عرفت تذبذبا في أسعار الصرف, ففي سنة 2011 تدخل بنك الجزائر في الأسواق البنكية للحفاظ على معدل صرف الدينار في مستواه الفعلي إذ ارتفعت قيمة الدينار بـ 2.1% بالنسبة للدولار. منذ سنة 2015 تعيش الجزائر أزمة اقتصادية خانقة، فبالإضافة إلى تراجع سعر البترول وهو عماد اقتصادها، شهد الدينار الجزائري انخفاضا مهولا، حيث سجل العامان المنصرمان مستويات قياسية لم تعرفها البلاد منذ الاستقلال، بلغت فيها قيمة الدولار الواحد 104.95 دينارا، 109 دينارا على التوالي، وذلك من خلال ارتفاع المواد الاستهلاكية في السوق بسبب التضخم، الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

و بالتالي شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا منذ توقيع اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية و يظهر ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، لذلك يتضح أن الشراكة الأورو–جزائرية ساهمت و لو بشكل غير مباشر في جعل الجزائر تسعى نحو التحسن المستمر في المناخ الاستثماري باعتبار أن هذا التحسن تم بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، لكن لا نستطيع أن نجزم بأن هذا التحسن يعتبر نتيجة مباشرة للشراكة الأورو–جزائرية.

**4. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو–جزائرية**

قصد معرفة تأثير الشراكة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، يجب استعراض تدفقات هذا الاستثمار، قبل وبعد الشراكة، و من خلال المقارنة سنكتشف مدى مساهمة الشراكة الأورو–جزائرية الموقعة في 2002، و التي دخلت حيز التنفيذ في 2005، على جذب الأموال و المشاريع الأوروبية إلى الجزائر.

**4–1 تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قبل توقيع الشراكة**

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، خلال هذه الفترة، تذبذبات نتيجة لتدهور الأوضاع والظروف، التي مرّت بها خلال العشرية السوداء، كما أن الأوضاع السياسة و الأمنية شهدت تدهورا هائلا، مما أثر سلبا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استمرت أسعار المحروقات في التراجع، وهو ما أثر بشكل حاد على مداخيل الجزائر، باعتبارها تعتمد على تصدير البترول و الغاز الطبيعي.

**1– تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1994–2001)**

**الجدول (2): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1994–2001)**

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| FDI | 0 | 0 | 270 | 260 | 607 | 292 | 438 | 1196 |

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على: تقارير الاستثمار العالمي، لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، للسنوات 1994إلى 2001. (http://www.unctad.org/fdistatistics, 2017)

و يمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في المنحنى التالي:

**الشكل (1): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1994–2001)**

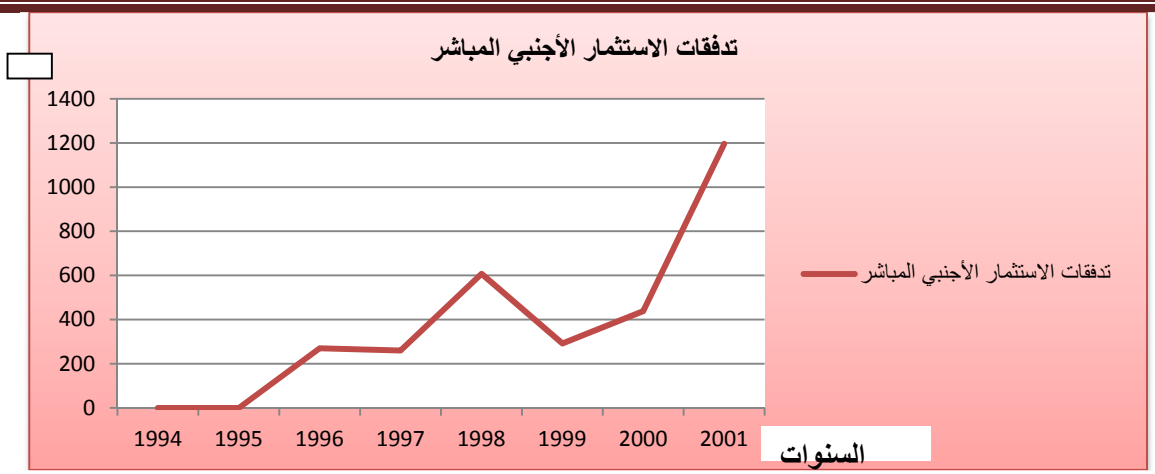


المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا على معطيات الجدول (2).

يمثل الجدول رقم (2) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1994-2001)، هذا وقد تميزت الفترة (1994-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي على درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب المستثمر الأجنبي. ( بن حسين، 2009، صفحة 59)

أما الفترة من (1996-2000) تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى،كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة. إن الفترة ما بعد 2001 تميزتب ارتفاع ملحوظ قي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائرب1196مليوندولارسنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال تلك الفترة[2]. حيث فتح الباب للاستثمارات الأجنبية، من خلال حزمة من القوانين و الإجراءات المشجعة، و ما يؤكد ذلك هو ارتفاع حصة استثمارات العديد من دول العالم إبتداءا من هذه السنة.

و في ما يلي سنوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من بعض دول الإتحاد الأوروبي:

الجدول: (3): التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1998-2001) حسب أهم الدول المستثمرة فيها. الوحدة: مليون دولار

| البلد | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | 76.656 | 137.460 | 49.472 | 80.413 | 344.001 |
| اسبانيا | 16.209 | 16.373 | 35.596 | 152.867 | 221.045 |
| إيطاليا | 92.820 | 11.800 | 9.262 | 34.383 | 148.265 |
| ألمانيا | 20.062 | 7.836 | 66.509 | 37.791 | 132.198 |
| هولندا | 2.812 | 0.623 | 1.308 | 71.944 | 71.687 |
| بلجيكا | 14.648 | 0.571 | 4.484 | 12.384 | 32.041 |

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الخاص بالجزائر، مأخوذ من الموقع:
unctad.org/sections/dite_fdistat/docs/wid_cp_dz_en.pdf بتاريخ: 2017/03/22.

و يمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في الرسم البياني التالي:

الشكل: (2): التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1998–2001) حسب أهم الدول المستثمرة فيها.

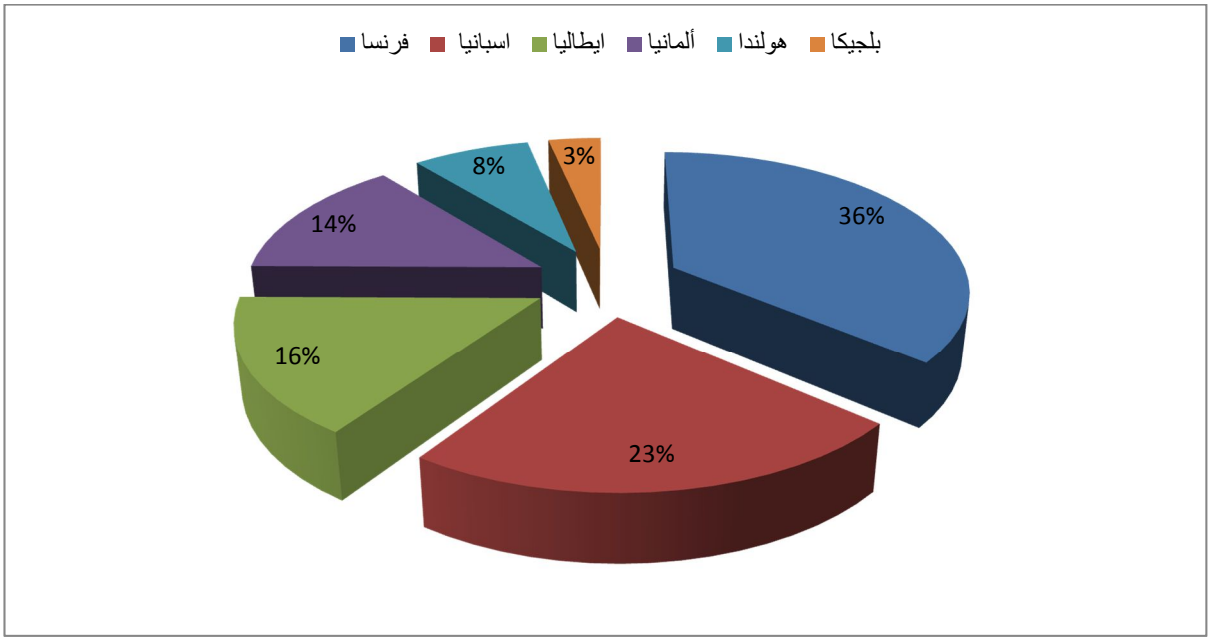


المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا على معطيات الجدول (3).

إستنادا إلى بيانات الجدول يتضح ما يلي:

تحظى فرنسا بحصة الأسد من المشاريع الإستثمارية في الجزائر في الفترة (1998–2001)، تليها اسبانيا و إيطاليا. وفي إطار علاقة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، أمضت الجزائر مجموعة من اتفاقيات التعاون مع أهم ثلاث دول جنوب الإتحاد الأوروبي، وهي: فرنسا، اسبانيا و إيطاليا. و تبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي Repsol و Repsa الاسبانيتين، و Agip و Sayram–eniv الإيطاليتين و شركة

Danone إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخزف و الكيمياء و الصيدلة و التعدين. ( سحنون، 2010/2009،، صفحة 69) إذ تتمثل أهم الشركات الفرنسية المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات في:

- المجال المالي: ...Gras, Cardis, Cetelem, Natixis, Calyon, BNP Paribas
- مجال السياحة و النقل: Accor, Cma CGM, Daher
- مجال خدمات التوزيع: Carrefour
- مجال وسائل النقل: Ranault, Peugeot, Citroen, Renault Truks

## 4-2 تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

سنقوم بدراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية خلال الفترة (2002-2015)

الجدول (4): التدفقات الكلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| FDI | 1065 | 634 | 882 | 1081 | 1796 | 1662 | 2646 |
| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| FDI | 2761 | 2291 | 2571 | 1484 | 1664 | 2678 | 2620 |

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، أعداد مختلفة لسنوات من 2003 إلى 2006، من الموقع الإلكتروني: http ://www.unctad
- بابا عبد القادر، أجري خيرة، الإمتيازات الجبائية و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، جامعة يحي فارس، المدية، سبتمبر 2014، العدد 02، ص 29.

الشكل (3): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

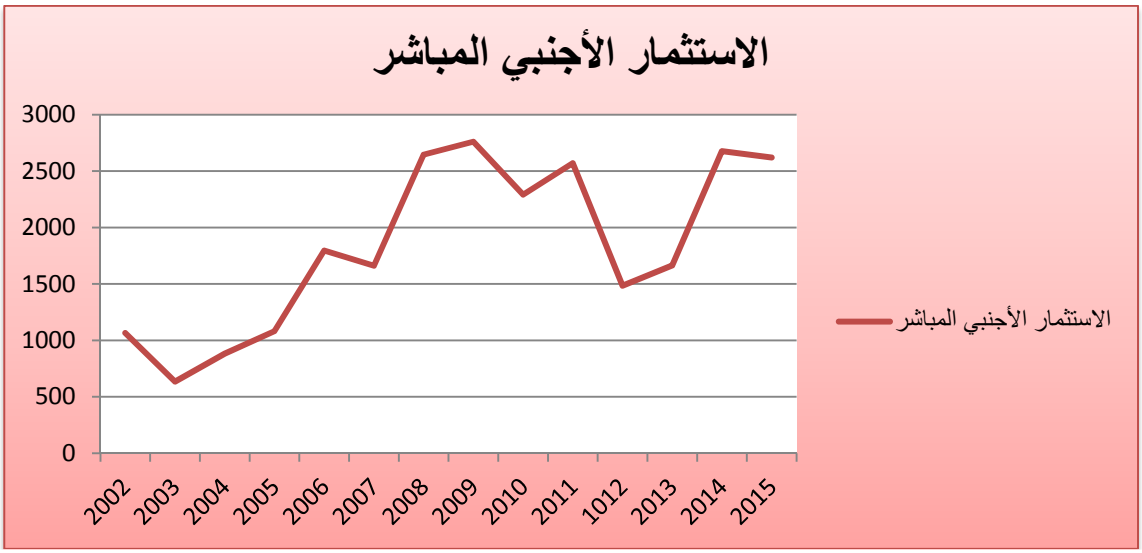


المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا على معطيات الجدول (4).

- خلالَ الفترةِ 2001–2008 وقبلَ اندلاعِ الأزمةِ الماليةِ الناشئةِ في الولاياتِ المتحدة الأمريكية و الملقية بآثارِها على الدولِ العربية كافة، كان حجم الاستثماراتِ الأجنبيةِ الواردةِ سنة 2001 ضئيلا؛ وهذا راجع لبداية الخروج من الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في السنوات السابقة لهذا العام.
- أخذت التدفقات الواردة للجزائر بالهبوط خلال سنتي 2002 و2003 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها من مخاوف من قبل الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية حيث إحتلت الجزائر خلال سنتي 2001 و2002 المرتبة الرابعة والثالثة على التوالي في إفريقيا من حيث جذبالإستثمار، وأول مستقطب في المغرب العربي سنتي 2002و2004 حسب تقرير الاستثمار العالمي سنة04. (P & Abdelkrim.s, 2007, p. 83)
- أما في سنتي 2004–2005 فقد عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى الإرتفاع بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال WATANIYA، للاتصالات الكويتية وواصلت ارتفاعها انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب لكن دائما فوق المليار دولار.
- و في سنتي 2006–2007 شهدت التدفقات الواردة إرتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة، و كانت معظم الاستثمارات في قطاع المحروقات من طرف كبريات الشركات الأجنبية للدول المتقدمة، و يعود السبب إلى تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عامي 2006–2007. ففي عام 2007 عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا طفيفا من 1796 مليون دولار إلى 1662 مليون دولار، بسبب انخفاض حصة الاستثمارات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اسبانيا و مصر، و التي تمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر، حيث أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية، من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عقب الأزمة. ( بيبي، 2015/2014، صفحة 289)
- خلال الفترة 2008–2010 يلحظ أنه رغم ما حدث من تغيرات استثنائية في الأوضاع الاقتصادية العالمية، إلا أن التدفقات الواردة إلى الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا في 2008، حيث بلغت قيمتها بعد الأزمة مباشرة 2646 مليون دولار، فالتدفقات الواردة إلى الجزائر حققت زيادة خلال هذا العام، سواء بالنسبة لبيانات ميزان

المدفوعات، أو بيانات المشاريع المرخص لها، و يرجع ذلك لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي، كما سجلت التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا طفيفا في سنة 2009 قدّر ب 2761 مليون دولار، بسبب دخول مشاريع في قطاعي البتروكيماويات، و تحلية المياه مرحلة الإنجاز، ثم انخفض بعد ذلك إلى 2291 مليون دولار في عام 2010، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، و فهم المستثمرون وخاصة منهم العرب و الذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر، حيث تراجعوا و انسحبوا إلى بلدانهم بعد إفراز القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على ضرورة إمتلاك المستثمر الجزائري ل 51% من رأس مال المشروع، و عدم فهمه بسهولة للتعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون المالية الذي اعتمدته الجزائر كحل لمواجهة الأزمة المالية، إضافة إلى قيام الحكومة بتجميد بعض الصفقات القائمة.

- و تواصل هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005، وبالرغم من ذلك صنفت الجزائر كرابع دولة عربية مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.ويرجع ذلك الإنكماش الحاصل في إنتاج المحروقات، و هنا يبرز تأثير توقف أو تباطؤ نشاطات "سوناطراك" بالخصوص التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث انهارت التدفقات الوافدة من الجزائر بصورة كبيرة جدّا ما بين 2011 و 2012.
- و في 2015 أصبحت الجزائر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي، حسب تقرير مكتب إحصاءات الإتحاد الأوروبي (يوروستات) يوم 12 يناير 2017.

و من الملاحظ فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر عرفت تقلبات كبيرة، ولكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح، كما أن القوانين والتشريعات المعتمدة، بما في ذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51 و49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغييرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف. و رغم كل الجهود المبذولة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنمناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لا يزال يطغى عليه التسيير الإداري المركزي البيروقراطي مع تعدد الهيئات والجهات المتدخلة في سلسلة ومسار الاستثمار، وهو ما ينفر الكثير من المستثمرين في ظل غياب هيئة يمكنها الفصل أو الحكم في المنازعات والطعون أو الشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين الذين يعانون من بطء الإجراءات ومن غياب رد فعل سريع للمؤسسات المكلفة وغياب المتابعة، فضلا عن غياب العقوبات ضد المسؤولين القائمين على ملفات الاستثمار. (صواليلي، تاريخ الإطلاع: 2017/04/29.)

**3-4 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2002-2015)**

و في ما يلي سنوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من الإتحاد الأوروبي:

الجدول (5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2002-2015) الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| FDI | 307,1 | 253,7 | 213,7 | 421,9 | 552,2 | 589,1 | 1144,4 |
| السنوات | 2011–2009 | | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | |
| FDI | – | | 1543 | 1700 | 1780 | 1647.5 | |

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على:

- نفس مرجع الجدول (4).
- http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/202752، تاريخ الإطلاع: 2017/04/25.
- ديوان الاتحاد الأوروبي للإحصائيات (يوترسات).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الإستثمارات الأجنبية الواردة من الإتحاد الأوروبي في تزايد الأوروبي من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2002 حوالي 307.1 مليون دولار لترتفع إلى 421.7 سنة 2005، ثم إلى 1543 مليون دولار سنة 2010، كشف ديوان الاتحاد الأوروبي للإحصائيات، اليوم الخميس، أن مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي بالجزائر بلغ أزيد من 16 مليار أورو مع نهاية سنة 2015.

إذ أن فرنسا تحظى بحصة الأسد من المشاريع الإستثمارية في الجزائر فمن بين 274 مشروع لدول الاتحاد الأوروبي في الجزائر، بلغت حصة فرنسا 121 مشروعا. إذ أن فرنسا ما زالت تستفيد من ماضيها الإستعماري من الناحية الاقتصادية للظفر بأكبر حصة ممكنة من المشاريع و الاستثمارات في الجزائر، بفعل العامل التاريخي و اللغوي.

ولكن رغم هذا الارتفاع إلا أن حجم الاستثمارات يبقى محدود ومتواضع مقارنة بالطموحات الجزائرية، ويرجع سبب ذلك صلابة القوانين المنظمة للاستثمار الخاص وعدم مرونتها، وبيروقراطية الإدارة الجزائرية.

5. مناقشة و تقييم نتائج الشراكة الأورو– جزائرية

حسب الإحصائيات التي قمنا بجمعها يلاحظ أن تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول التجارة الخارجية الذي دخل حيز التطبيق سنة 2005 وتوقف عند محطة إعادة التقييم و التقويم نهاية 2015، أظهر مجموعة من الاختلالات و العيوب، فاتفاق الشراكة الذي راهنت الجزائر عليه لدخول الأسواق الأوروبية لم يحقق الهدف الأساسي المرجو من إتفاقية الشراكة، الذي هو ترقية الصادرات خارج المحروقات، فعملية التقييم أظهرت أن صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو الاتحاد لم تتعد قيمة 14 مليار دولار خلال عشر سنوات كاملة، بينما تعدت مجمل واردات الجزائر من هذه المنطقة 220 مليار دولار بمعدل سنوي يقدر بـ22 مليار دولار، كما أظهر أن قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت من 597 مليون دولار في 2005 إلى 2.3 مليار دولار فقط سنة 2014 قبل إن تنخفض إلى 1.6 مليار دولار، ضف إلى هذه الأرقام المخيبة خسارة الخزينة 70 ألف مليار سنتيم، أي 7 ملايير دولار من العائدات الجمركية. (جريدة، الشروق، 2017)

وفي ما يخص التعاون المالي يبقى الاتحاد الأوروبي أول مانح للأموال حيث قارب المبلغ الإجمالي لمختلف المساعدات الذي منحها منذ سنوات الثمانينيات للجزائر مليار أورو، ولكن في البرمجة الجديدة للميزانية (2014 – 2017) فإن الجزائر لا تستفيد سوى من 120 إلى 148 مليون أورو مقابل 890 مليون للمغرب و246 مليون

لتونس. وكانت وزارة التجارة الجزائرية حذرت في أكثر من مرة من أنه منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، فإن الجزائر تستورد من الاتحاد الأوروبي 20 دولارا مقابل تصدير دولار فقط من المنتجات غير النفطية.

وصرح وزير الخارجية، رمطان لعمامرة، في جوان 2016، في بروكسل، عقب الدورة التاسعة لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بأن "الجزائر أعطت في هذه الشراكة أكثر مما أخذت، فبعد مرور عقد من الزمن عن إبرام هذا الاتفاق يتوجب إجراء تقييم". وبعد ثماني جولات من المفاوضات الشاقة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى 2000. (elikhbaria, 2017)

على ما يبدو إن الدبلوماسية الجزائرية كانت لها ملاحظات حول الشراكة والفرص التي ستحققها للجزائر من قبل الدخول فيها، لذلك لم يكن الدخول في هذه الشراكة سريعة ومبكرة كما في الحالتين المغربية والتونسية من ناحية، ومن ناحية ثانية أن الدبلوماسية الجزائرية تعرف حجم وثقل الجزائر الجيوسياسي في المنطقة، لذلك كانت المباحثات الثنائية مع الاتحاد الأوربي صعبة نوع ما وكان من نتائجها أنها تأخرت في التوقيع عليها الى العام 2002، مع ثلاث سنوات إضافية للدخول في حيز التنفيذ في العام 2005، وبذلك كانت الجزائر آخر الدول التي انضمّت للشراكة.

و بعد دخول الشراكة حيز التنفيذ لم تكن الدبلوماسية الجزائرية بقناعتنا مرتاحة للعشر سنوات التي مضت، وكانت ترى أن الفرص التي جنتها منها لم تكن بالمستوى المطلوب، وان الخسائر كانت اكبر، لذا كان من الضروري أن تبدي الدبلوماسية الجزائرية رأيها، ومن ثم المطالبة وبشكل صريح بضرورة إعادة تقييم هذه الشراكة، وأمام إصرارها وافقت المفوضية الأوربية من جانبها على إعادة التقييم.

حيث قدّر خبراء إقتصاديون مؤخّرا في سنة 2017، حجم الخسائر التي تكبّدتها الجزائر جرّاء الإتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوربي منذ 2002، والتي دخلت حيز التنفيذ خلال 2005 تجاوزت قيمتها 600 مليار دولار في ظرف 15 سنة. مما يوضح أن الشراكة مبنية بمنطق "رابح–خاسر". لم تبق الجزائر مكتوفة الأيدي إذ قامت بتقليص فاتورة الإستيراد إلى 35 مليار دولار، والتي أثارت انزعاج دول الاتحاد الأوروبي.(elmihwar alyami, 2017)

تتميز التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، بعدم الاستقرار، و التباين،حيث تتأرجح بين الانخفاض و الارتفاع من سنة لأخرى،كما أن حصة الجزائر متواضعة مقارنة ببعض بلدان حوض البحر المتوسط.ويرجع ذلك إلى عدّة أسباب نذكر منها:

- حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتعديلات و التغيرات الحادثة في اقتصاديات هذه البلدان، بالإضافة إلى وجود مناطق جغرافية منافسة للجزائر و تونس، و لا سيما بلدان أوروبا الشرقية، بالنسبة لاستثمارات الإتحاد الأوروبي.
- ضعف وتيرة الإصلاحات و بطء البدء في تنفيذ عمليات الخوصصة بالنسبة للجزائر، هو ما ساهم في انخفاض حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- على العموم فإن حجم التدفقات، التي في الجزائر تعتبر ضئيلة مقارنة بإمكاناتها، و ما تزخر به من مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نسب متواضعة جدا.

## 6. الخاتمة:

لا يقتصر دور إتفاق الشراكة على الجوانب المختلفة لتجارة السلع والخدمات، وانما يستفاد منه في كيفية الرفع من قدرة المؤسسات الإقتصادية المحلية على المنافسة من خلال إحتكاكها بالمؤسسات الإقتصادية الأوروبية،كما له تأثير أيضا في جلب الإستثمارت الأجنبية لأجل تحقيق التنمية المرجوة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

تعتبر الشراكة الأجنبية شكلا من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي وسيلة ناجحة يلجأ إليها لرفع تحديات العولمة فتتخذ إما شكل إقامة مشروعات جديدة، أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا من خلال إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، لذلك فهي تمثل نمطا من أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تختلف عنه في بعض النقاط كون هذا الأخير يقوم على الإنفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لرأس المال في حين تهدف عقود الشراكة إلى التعاون و التشارك سواء في إدارة المشروع أو تحمل المخاطر.

تساهم الشراكة الأجنبية في تحقيق الاستفادة من عمليات التحويل التكنولوجي من الدول الأجنبية، كما تخفض من التكاليف و المخاطر التي قد تنتج من المشروع المشترك، كما تفتح الأبواب للمؤسسة على أسواق جديدة.

النتائج العامة :

لقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نورد أهمّها فيمايلي:

- ساهمت الشراكة الأوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحسين المناخا لاستثماري، نتيجة التحسن في المؤشرات الاقتصادية( تناقص المديونية،تناقص البطالة،)..،وتظهر مساهمة الشراكة الأوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة تدفق استثمارات الاتّحاد الأوروبي خلال الفترة (2002–2008)،أي بعد توقيع الإتفاقية، ولكن لانستطيع أن نجزم أن هذا التحسن في المناخ الاستثماري والذي صاحبه زيادة تدفق استثمارات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر هو نتيجة حتمية للشراكة الأوروجزائرية، لأنّا لفترة بعد توقيع الإتفاقية شهدت تحسّنا ملحوظا في جميع الميادين، لكن ليس لهذا أثرا مباشرا على ظاهرة معيّنة، كما أنّنا لانستطيع القول بأنّه لو لم تكن الشراكة الأوروجزائرية لما تحسّن الوضع في الجزائر .
- يمكننا القول بأنّ الشراكة الأوروجزائرية ساهمت ولو بشكل غير مباشر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،وذلك رغبة من الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامّة،واستثمارات الإتحاد الأوروبي بصفة خاصّة.
- يعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات إستقطاب اللإستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خارج هذا القطاع فتستحوذ الصناعة على هذا النوع من الاستثمارات.
- تعتبر مشكلة البيروقراطية الحاجز الأول الذي يؤول ضد دخول الاستثمارات الأجنبية.

الاقتراحات:

- إن إستفادة المؤسسات بشكل خاص و الدول بشكل عام من ابرام اتفاقيات الشراكة يتوقف على اختيار الشركاء المناسبين من جهة و القدرة على مواكبة التكنولوجيا المتطورة التي تجنيها من جهة أخرى .

- ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني، للوصول الى الشراكة الأوروجزائرية إلى التوازن المطلوب من حيث ثقل الوحدات والتأثير فيها.
- تحسين المناخ الاستثماري لتنويع الاستثمارات الواردة و زيادة حصيلتها مستقبلا.

## قائمة المراجع


عبد الحميد عباد. (العدد 1 ديسمبر, 2004). الشراكة الأورو–جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، ص 53.

70 ألف مليار خسارة من العائدات الجمركية..وهذا هو السبب . (19 01, 2017). *جريدة الشروق*.

Bencheneb. (2003). Harmonisation du droit et le partenariat euro méditerranéen. *colloque le partenariat euro méditerranéen : le processus de Barcelone, éd Bruylant* (p. p 78). Barcelone: université de barcelone.

*elikhbaria*. (2017). Récupéré sur http://www.elikhbaria.com/ar/news/10621.html.

*elmihwar alyami*. (29 04, 2017). تم الاسترداد من ./http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile

*http://www.unctad.org/fdistatistics*. (2017, 03 20). ( تاريخ الإطلاع20/03/2017) Consulté le 03 20, 2017, sur The United Nations Conference on Trade and Development.

Khaldi Mokhtar Mimoun Lynda .(2006). Partenariat Algérie union européene et mise *économie méditerranée monde colloque* .niveau des entreprises Algérinnes à *Arab : Partenariat euro méditerranée construction ou dilution dans la mondialisation* (صفحة 5). GALATASARAY Istanbul: Université.

P, H., & Abdelkrim.s. (2007). *investissement direct étranger vers MEDA en 2007: la Bascule,Mai.* . Marseille: ANIMA Investment Network.

ابراهيم بوجلخة. (2013/2012). دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية ( مذكرة ماجستير). 23. كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

أحمد بوشارب. (2008). تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو–متوسطي. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال*، 88. الجزائر، كلية العلوم الاقبصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.

الاستثمارات و الشراكة. (2013). *نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، العدد 29*، ص 01. المديرية العامة لليقظة الاستراتجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائية.

أمال يوسفي. (2008). *بحوث في علاقات التعاون الدولي* (الإصدار الطبعة 01). الجزائر، الجزائر: دار هومه.

جريدة، الشروق. (12 04, 2017). 70 ألف مليار خسارة من العائدات الجمركية. *جريدة الشروق*.

حفيظ صواليلي. (29 04, تاريخ الإطلاع: 2017/04/29.). الجزائر تسجل أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. *جريدة الخبر*.

رغدة– الطيب قصاص, حسين . (2004). الخوصصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر. *الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، دورة تدريبية حول أساليب الخوصصة وتقنياتها* (صفحة 4). سطيف: جامعة فرحات عباس.

سهام عبد الكريم. (2007). دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة لمجمع صيدال( مذكرة ماجستير). 12. كلية العلوم التسير، بليدة: جامعة سعد دحلب البليدة.

سومية ثلجون. (2007/2006). الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال*، ص 67. كلية علوم القانونية، الجزائر: جامعة محمد بومرداس.

صالح،دلال مفتاح، بن سمينة. (13–14 نوفمبر 2006). إتفاق الشراكة الأورو–جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية. *الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* (صفحة ص 2). سطيف: جامعة فرحات عباس، سطيف.

عبد السلام النعيمات. (2005). *دراسة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن و الإتحاد الأوروبي* (الإصدار الطبعة 01). الأردن: الجمعية العلمية الملكية للنشر.

عزيزة بن جميل. (2013/2012). انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية. جامعة عنابة.

فاروق سحنون. (2010/2009،). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر. *مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير*، ص 69. كلية علوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس، سطيف.

فيصل بهلولي. (العدد 11، 2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جامعة سعد دحلب، البليدة،. *مجلة الباحث*، ص 114.

ليلى قطاف. (13–14 نوفمبر 2006). إتفاقية الشراكة الأوروبية–الجزائرية،. *الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* (صفحة ص 3). سطيف: جامعة فرحات عباس.

ليلي أوشن. (22 02, 2011). الشراكة الأجنبية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. *مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون*. تيزي وزو، كلية حقوق، الجزائر: جامعة مولود معمري.

محمد بن عزوز. (2010). الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة (1990–2007). *أطروحة دكتوراه، ص ص* 263–264. معهد العلوم الاقتصادي، الجزائر: جامعة دالي إبراهيم.

مريم زكري. (2011/2010). البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية (مذكرة ماجستير). *مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم و العلاقات الدولية*، 17. العلوم السياسية، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

ناجي بن حسين. (2009). تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية*، ص59.

نجاح منصري. (2015/2014). أثر إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة البينية (طروحة دكتوراه في العلوم التجارية). 18. كلية العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

نوارة حسين. (عدد 02، 2007). واقع و آفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. *المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية*، ص 102.

وليد بيبي. (2015/2014). آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية –دراسة حالة دول شمال إفريقيا–. *مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية*، ص 289. كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ياسين جبار. (2007). الشراكة الأورو–متوسطية واقع و آفاق دزاسة حالة الجزائر. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط*، 30. الجزائر، كلية علوم الاقتصاد، الجزائر: جامعة الجزائر.

Bencheneb. (2003). Harmonisation du droit et le partenariat euro méditerranéen. *colloque le partenariat euro méditerranéen : le processus de Barcelone, éd Bruylant* (p. p 78). Barcelone: université de barcelone.

*elikhbaria*. (2017). Récupéré sur http://www.elikhbaria.com/ar/news/10621.html.

*elmihwar alyami.* (2017, 04 29). Récupéré sur http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/.

*http://www.unctad.org/fdistatistics*. (2017, 03 20). ( تاريخ الإطلاع20/03/2017) Consulté le 03 20, 2017, sur The United Nations Conference on Trade and Development.

Mimoun Lynda, K. M. (2006). Partenariat Algérie union européene et mise à niveau des entreprises Algérinnes. *colloque économie méditerranée monde Arab : Partenariat euro méditerranée construction ou dilution dans la mondialisation* (p. 5). Istanbul: Université GALATASARAY.

P, H., & Abdelkrim.s. (2007). *investissement direct étranger vers MEDA en 2007: la Bascule,Mai.* . Marseille: ANIMA Investment Network.